البحوث والدراسات

تطوير وتأهيل المراكز التاريخية بمدينة المحرق - مملكة البحرين

د. إسلام حمدي الغنيمي*

ملخص:

يعد التراث العمراني في الدول العربية إرثاً ضخماً ومنوعاً وضعت لبناته أجيال متعاقبة وفق عاداتها وتقاليدها وظروفها الطبيعية والمناخية واحتياجاتها عبر العصور، والاهتمام بهذا التراث وسيلة من وسائل التلاحم بين الماضي بأصالته والحاضر بتقنياته؛ إذ لا بد من النظر إلى تطوير وتأهيل مراكز المدن التاريخية بصفة عامة ومدينة المحرق بمملكة البحرين بصفة خاصة بشكل من التوافق بين التوجهات التطويرية واستثمار تراثنا؛ بحيث يتم توظيفه بالشكل الأمثل في الحياة المعاصرة دون أن يشكل عبئاً على التنمية.

وكخلفية تاريخية، فإن أمر حماية المواقع التاريخية، على الصعيد الفردي، قديم جداً، أما على الصعيد الشعبي والرسمي فقد برز منذ أوائل القرن التاسع عشر. ومنذ النصف الثاني من القرن الـ ١٩ برزت أهمية المدينة القديمة، بمجموعها وليس بمعالمها المهمة فقط، وأصبحت تشكل بأبنيتها التاريخية مع المناطق التي تحيط بها، الجزء الأكثر قيمة من الثروة الثقافية للأمة، ويتبادر إلى الأذهان سؤال يوجه إلى كل من يشكك بقيمتها، كيف نقدرها ضمن التبدلات الحالية ؟!وحتى أمام القيم الجديدة التي ظهرت حديثاً، "فإن القيم الجديدة لا يمكنها أن "تنضج" في فراغ ثقافي، بل على العكس، تنمو وتستمر مع القيم الثقافية الموجودة وفي خضم التقاليد، والأشكال التي ما زالت حية، تزدهر".

ويناقش البحث مشكلة المشاريع التي تتناول التطوير والتأهيل لمراكز المدن التاريخية من القطاع الحكومي أو المصادر العامة والهيئات الدولية دون الدعوة للمشاركة الشعبية للقاطنين أو استشارة السكان بالمناطق

* أستاذ العمارة البيئية والتصميم العمراني المشارك، قسم الهندسة المدنية والعمارة، كلية الهندسة، جامعة البحرين، مملكة البحرين.

محل هذه المشاريع؛ فيأتي تنفيذ هذه المشاريع بشكل سطحي في مجملها، غير مرتبطة بالواقع العمراني المحيط، ولا تساعد على الارتقاء به.

تأتي أهمية الدراسة من استعراض مثال حقيقي لمشروع تطوير وتأهيل منطقة تاريخية، تزخم بالتراث وقد تم التفكير فيه من خلال منظومة عملية متشاركة الهدف، بين الارتقاء بالنطاق العمراني لمنطقة تاريخية المطلوب الحفاظ عليها، وذلك داخل إطار حيوي شامل مع ربط الاستعمال الحالي بساكنه الأصلي خلال رسم إطار كامل للارتقاء بالمحيط العمراني ككل في منور عمراني أشمل.

اعتمدت منهجية البحث على المنهج النظري لعرض فكرة التعامل مع العمران بالمناطق التاريخية والتراثية، يتبعها المنهج التحليلي لمشاريع الحفاظ على المناطق التراثية بمملكة البحرين؛ وذلك للخروج بإطار ينظم دور القطاعات العامة والخاصة والمجتمع المحلي في عملية تطوير المناطق التاريخية واستثمارات المناطق التراثية في التطوير العمراني بشكل توافقي.

١ – مقدمة:

يعد التراث العمراني في الدول العربية إرثاً ضخماً ومنوعاً وضعت لبناته أجيال متعاقبة وفق عاداتها وتقاليدها وظروفها الطبيعية والمناخية واحتياجاتها عبر العصور، والاهتمام بهذا التراث وسيلة من وسائل التراحم بين الماضي بأصالته والحاضر بتقنياته؛ إذ لا بد من النظر إلى تطوير وتأهيل مراكز المدن التاريخية بصفة عامة ومدينة المحرق بمملكة البحرين بصفة خاصة بشكل من التوافق بين التوجهات التطويرية واستثمار تراثنا؛ بحيث يتم توظيفه بالشكل الأمثل في الحياة المعاصرة دون أن يشكل عبئاً على التنمية.

عامل الزمن والمناخ القاسي والإهمال إلى اندثار كثير من هذا التراث القيم، يلعب دوراً أساسياً في صعوبة التعامل مع مراكز تلك المدن... وتأتي فكرة التفاعل الإيجابي المتكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في صورة شراكة بينهما المنفذ الذي يسهم في التطوير والتأهيل لهذه المراكز؛ ومن ثم ظهرت عدة مشاريع في صورة شراكة بينهما المنفذ الذي يسهم في التطوير والتأهيل لهذه المراكز، ومن ثم ظهرت عدة مشاريع هدفها الأساس تطوير المنطقة التاريخية للارتقاء بالمحيط العمراني للحفاظ على تلك المناطق الأثرية داخل المدن ليس

من الجانب النظري ولكن من الجانب العملي الذي يبحث في المقومات التي يمكن من خلالها الوصول إلى الهدف المنشود.

وكخلفية تاريخية فإن أمر حماية المواقع التاريخية، على الصعيد الفردي، قديم جداً، أما على الصعيد الشعبي والرسمي فقد برز منذ أوائل القرن التاسع عشر ومنذ النصف الثاني من القرن الـ ١٩ برزت أهمية المدينة القديمة، بمجموعها وليس فقط بمعالمها المهمة، وأصبحت تشكل بأبنيتها التاريخية مع المناطق التي تحيط بها؛ الجزء الأكثر قيمة من الثروة الثقافية للأمة. (دومينيك شوفالييه، ١٩٨٣).

يتبادر إلى الأذهان سؤال يوجه إلى كل من يشكك بقيمتها، كيف نقدرها ضمن التبدلات الحالية؟! وحتى أمام القيم الجديدة التي ظهرت حديثاً، وبحسب رأي البروفسور الأستاذ هروشكا من تشيكوسلوفاكيا "فإن القيم الجديدة لا يمكنها أن "تنضج" في فراغ ثقافي، بل على العكس، تنمو وتستمر مع القيم الثقافية الموجودة وفي خضم التقاليد، والأشكال التي ما زالت حية، تزدهر" (هروشكا، ١٩٧٥).

١ – ١ – مشكلة الدراسة:

تأتي دائماً المشاريع التي تتناول التطوير والتأهيل لمراكز المدن التاريخية من القطاع الحكومي أو المصادر العامة والهيئات الدولية دون الرجوع إلى القطاع الخاص أو الدعوة للمشاركة الشعبية للقاطنين أو استشارة السكان بالمناطق محل هذه المشاريع؛ ومن ثم يأتي تنفيذ هذه المشاريع بشكل سطحي في مجملها غير مرتبطة بالواقع العمراني المحيط، ولا تساعد على الارتقاء به.

١ – ٢ – أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الدراسة من استعراض مثال حقيقي لمشروع تطوير وتأهيل منطقة تاريخية، تزخم بالتراث، وقد تم التفكير فيه من خلال منظومة عملية متشاركة الهدف بين الارتقاء بالنطاق العمراني لمنطقة تاريخية المطلوب الحفاظ عليها وذلك داخل إطار حيوي شامل مع ربط الاستعمال الحالي بساكنه الأصلي خلال رسم إطار كامل للارتقاء بالمحيط العمراني ككل في منظور عمراني أشمل.

١ – ٣ – الغرض والأهداف:

أ – توضيح الفكرة الأساسية من عملية التطوير والإحياء من خلال رسم منظومة كاملة للارتقاء بالمحيط العمراني ككل وفي إطار منظور عمراني أوسع، يشمل مستفيدين من مشروع النسيج التراثي وتطويره في مدينة المحرق.

ب – توضيح دور القطاع الخاص الذي هو مكمل للقطاع العام من حيث تنفيذ برامج الترميم واستخدام الأبنية وإدارتها؛ حيث للقطاع الخاص دور كبير في إدارة المباني التراثية وصيانتها.

ج – الخروج بآلية عمل توضح عمليات الارتقاء بالمناطق التاريخية والتراثية واتخاذها منطلقاً لتنمية النسيج الحضري والارتقاء بالحالة العمرانية للمدينة.

١ – ٤ – المنهجية المتبعة في الدراسة:

اعتمد المنهج النظري لعرض فكرة التعامل مع العمران بالمناطق التاريخية والتراثية، والمنهج التحليلي لمشاريع الحفاظ على المناطق التراثية بمملكة البحرين؛ وذلك للخروج بإطار ينظم دور القطاعات العامة والخاصة والمجتمع المحلي في عملية تطوير المناطق التاريخية واستثمارات المناطق التراثية في التطوير العمراني بشكل توافقي.

٢ – آليات التعامل مع المواقع التاريخية والتراثية بمراكز المدن:

٢ – ١ – خلفية عن التعامل مع المراكز التاريخية بالدول الأوروبية:

إن فكرة الصيانة التي تبنتها حكومة ألمانيا منذ عام ١٩٧٢ وقادها فرع من منظمة اليونيسكو باسم "مراكز المدن التاريخية" برئاسة "جيردألبيرز" كانت خاصة وبُدئ بها منذ صيف عام ١٩٧٢. أما في تشيكوسلوفاكيا فإن تخطيط الصيانة أخذ طابعاً اجتماعياً نظراً لأهمية المنشآت التي بنيت لهذه الغاية سابقاً واستمراريتها. وفي هولندا وسويسرا كان هناك إحساس تقليدي متوارث لإحياء المدن، نابع من الشعور بالمسؤولية، وهو يؤمن الأرض الصلبة للجهود المبذولة من قبل حكومتي هاتين الدولتين، وقد تم أغلب هذه الأعمال من السكان، أما في

إيطاليا فإن الصيانة أخذت طابعاً خاصاً، لاستمرار الحياة المدنية، نما خلال قرون طويلة واستمر بشكل مطرد فيما بعد (Heroshka, 1975).

لقد انطلقت الأسس التخطيطية في مختلف مراكز المدن الأوربية من مبدأ صيانة كل ما بناه الإنسان، وأنه مهيأ للتطوير المستقبلي للحياة المدنية، وقد لاقى هذا المبدأ استحساناً وأصبح مطلباً سياسياً يعتمد بشكل أساسي على الطبقات العامة والوسطى كالأحزاب السياسية والجمعيات التجارية والكليات التي تهتم بالتعليم البيئي والمدني والتاريخي، وكذلك بعض المراكز الثقافية المتقدمة في البلاد.

وإن فكرة إحياء "المباني التاريخية" التي تبنتها بعض المؤسسات الخاصة، وحتى بعض الأفراد قد انتشرت في أوروبا وشملت مجال تطوير المدينة بشكل عام كمؤسسة "القطاع المصان" في فرنسا ومؤسسة "المناطق المحفوظة" في بريطانيا و"المراكز التاريخية" في إيطاليا، و"المناطق المحمية" في مختلف أنحاء النمسا. وعلى سبيل المثال، إن استخدام الأراضي الإيطالية واستثمارها في مراكز المدن القديمة قد خضع للتقييد الشديد، وذلك اعتباراً من عام ١٩٦٧؛ إذ نادراً ما نلاقي مخططات مستقبلية لتطوير تلك المناطق إلى مدينة حديثة. لذا فإن جزءاً كبيراً من مسؤولية حماية المباني التاريخية في هذه المدن التي تمثل ثروة قومية ضخمة، محمية من قبل القانون الذي ينظم تخطيط المدن وإنشاء المباني في المناطق المذكورة.

السؤال الذي كان يُطرح دائماً في أوروبا، هو: ما الجهة الرسمية المسؤولة عن حماية المراكز التاريخية وصيانتها؟ ففي المجر تقع المسؤولية على وزارة الإنشاء التي تفرض إجراءات حكومية معينة تعطي الأفضلية لصيانة المراكز التاريخية، أما في بريطانيا فتقع مسؤولية الإشراف على هذه الأعمال على الجهة أو السلطة المهتمة بتخطيط البنية وتصميمها، التي تحتك احتكاكاً مباشراً مع الأبنية التاريخية؛ أي توزيعاً في المهمات بين السلطات المركزية والمحلية. ولكن في فرنسا تؤمن مؤسسة "لوي مالرو" عملية الإشراف وتتحمل مسؤولية حماية الأبنية التاريخية، وتقوم بتأمين المستلزمات الضرورية لأعمال الصيانة

والترميم المعماري للمباني التاريخية، كما يوجد في كل سلطة محلية مهندس مسؤول عن حماية الأوابد التاريخية وصيانتها.

وفي مختلف البلدان الأوروبية المهتمة بصيانة مراكزها التاريخية، نجد أنه قد اشتركت السلطات والشركات الخاصة بإعداد الدراسات التمهيدية بشكل دوري، وظهر تباين واضح في بعض النتائج المستقاة في بعض الدول، وخاصة في الدراسات التي تأخذ بعين الاعتبار الحلول العملية الواقعية للتخطيط المسبق لأعمال الترميم؛ وضرورة إشراف اختصاصيين يتمتعون بخبرات عالية وكفاءات نادرة، أحد الأمثلة الرائدة هو: أعمال الإحياء في مركز مدينة "كراكوفا" ومدينة "وارسو"؛ حيث تعمل بعض المنظمات والدوائر الحكومية ذات الأهداف المتماثلة، بينما يلاحظ نقص كوادر التخطيط بأعمال الصيانة في بعض المدن الألمانية، وإلى جانب التخطيط العام يوجد تخطيط خاص، يشمل ترميم مناطق محدودة، معدة مسبقاً لأعمال الصيانة فيها بشكل فوري وبكثافة كبيرة؛ ولكن يجب "العمل ببطء"، وقد نُصحت الحكومة الألمانية باتباع هاتين المرحلتين؛ أو استشارة "حركة تخطيط المدن والتطوير المدني العمراني" (Heroshka, 1975).

٢ – ٢ – مناهج التعامل مع المواقع التاريخية والتراثية:

إن التعامل مع المباني التاريخية بمراكز المدن التاريخية مجزأ بين المناهج التجديدية التي تسعى إلى هدم المركز، وإقامة مبان تحاكيه وتفقده أصالته، والمناهج المغالية في الحفاظ عليه.

ومن هنا تتضح ضرورة الالتزام بنهج متوازن يحقق الآتي:

أ – المحافظة على التراث العمراني العربي وأهميته.

ب – تناوله بمنهج متكامل يهدف إلى دمجه في التنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ج – توظيفه بما يلائم مقوماته ويسمح بالاستفادة منه بتشغيله وفق المتطلبات المعاصرة للشعوب العربية (الهيئة العليا للسياحة، ٢٠٠٣).

فالجدير بالذكر أن طرح فكرة الحفاظ على التراث العمراني والمعماري

ليس مقتصراً على طرحه من الجوانب الجمالية والإنشائية والتخطيطية فقط ولكنه يشمل إحياء المظاهر الاجتماعية والثقافية التي أفرزت هذا التراث، وترتبط هذه المظاهر ارتباطاً وثيقاً بعملية الإحياء وإعادة الاستخدام؛ إذ إنها مصدر إيحاء لآلية الترميم والتعامل مع النطاق العمراني، ومن ثم إعادة استخدامه، وهناك بعض المباني والمواقع التاريخية والتراثية التي نشاهدها في حياتنا اليومية ولا نعيرها كثير اهتمام نتيجة اعتيادنا على رؤيتها كالمساجد والأبواب والنوافذ القديمة... إلخ، هذا يقودنا إلى ما يسمى بالتراث المعماري المحلي أو الوطني. معظم هذا التراث البنائي تعرض لنوع من الدمار والتخريب المتعمد خاصة في المدن. (إسكندر، ٢٠٠٣).

٢ – ٣ – ماهية التراث العمراني:

يعرف التراث العمراني بأنه: كل ما شيده الإنسان من مدن وقرى وأحياء ومبان وحدائق ذات قيمة أثرية أو معمارية أو عمرانية أو اقتصادية أو تاريخية أو علمية أو ثقافية أو وظيفية، ويتم تحديدها وتصنيفها وفقاً لما يلي:

أ – المباني التراثية: وتشمل المباني ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية، بما فيها الزخارف والأثاث الثابت المرتبط بها والبيئة المرتبطة بها.

ب – مناطق التراث العمراني: وتشمل المدن والقرى والأحياء ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية بكل مكوناتها، من نسيج عمراني وساحات عامة وطرق وأزقة وخدمات تحتية وغيرها.

ج – مواقع التراث العمراني: وتشمل المباني المرتبطة ببيئة طبيعية متميزة، على طبيعتها أو من صنع الإنسان.

٢ – ٤ – أهمية الحفاظ على التراث والتاريخ العمراني:

وهناك سؤال يطرح نفسه دائماً عند الحديث عن الحفاظ على التاريخ والتراث، وهو:

لماذا نحافظ اليوم على الأجزاء التاريخية الباقية في نسيج مدننا التي تكاد تضيع وسط النسيج المعاصر المتمدِّد بلا حدود، وغالباً بلا طابع وبلا هوية؟

وتأتي الإجابة موضحة أننا نحافظ على هذه الأجزاء التاريخية؛ لأنها جزءٌ مهم من تراثنا، من الإرث الثقافي المادي والمعنوي الذي وصلنا، بعد أن اجتاز قروناً من التحولات العميقة، ويجب أن نحافظ عليه بعد التغيير في المفاهيم المتعلقة بتعريف التراث، منذ ميثاق البندقية (فينيسيا)، الذي صدر في عام ١٩٦٤، وتأسيس الإيكوموس (المجلس الدولي للمعالم والمواقع) الذي أنشئ في عام ١٩٦٥، والمواثيق الدولية الأخرى التي تلت ميثاق البندقية، مروراً بميثاق واشنطن الذي صدر في عام ١٩٨٧، ووصولاً إلى ميثاق السياحة الثقافية الدولية الذي أُقِرَّ في المكسيك في عام ١٩٩٩ (لمعي، ٢٠٠٤).

قلعة بالبحرين **البستاكية – الإمارات**

جدة القديمة – السعودية **المنامة القديمة – البحرين**

الشكل (١) – الأجزاء التاريخية الباقية في نسيج مدننا التي تكاد تضيع وسط النسيج المعاصر

فلم يعد التراثُ المعماري، بعد تطور المفاهيم، حكراً على المنشآت الاستثنائية التي تحتل موقع "النخبة" في فعل البنيان، فهو أيضاً يضمّ مباني أكثر تواضعاً، أمضت فيها أجيالٌ سبقتنا كلَّ حياتها أوجزءاً منها، وتركت شواهدَ على مرورها فيها، فلم يعد التراث معالم فردية فقط وصروحاً مميَّزة، بل أصبح أيضاً مجموعات من المباني تمَّ الحفاظُ عليها بقرارٍ أوبالصدفة، وهي جزءٌ من نسيجٍ كوَّن شبكةً متينةً ومجموعةً فريدةً تشكِّل بذاتها شهادةً بليغةً على طرق البناء وأنماط العيش في الأزمنة السابقة؛ فالأجزاء التاريخية في مدننا تراثية بامتياز، إنها جزء مهم من الإرث الأصيل ولهذا الإرث قيمٌ متعددة؛ لذلك ندافع عنه ونجهد للمحافظة عليه بكل الوسائل دفاعاً عن القيم التي تتجسَّد فيه (الغنيمي، ٢٠٠٨).

٢ – ٥ – سياسات المحافظة على التراث العمراني بالدول العربية:

إن الحضور المادي للبعد الزمني، الذي يجسِّده المَعلمُ القديم في مجتمعٍ ما، هو استجابةٌ أساسية لحاجة إنسانية، فالإنسان في الأساس هو كائنُ ذاكرة، وبالاستعانة بذاكرتنا نجهز المستقبل، ومجاورتنا الدائمة للذاكرة هي أساسية في حياتنا، وإذا نظرنا إلى دماغنا حيث توجد ذاكرتنا سيفاجئنا كون هذا الدماغ، الشيءَ الأركيولوجي الأكثر إدهاشاً بين الموجودات على سطح الأرض، وتُؤكد هذه البنية الأركيولوجية لدِماغنا، أنَّنا نحمل في بنيتنا حضوراً للزمن ونعمل دائماً لإيجاد بيئة متوازنة، نستطيع فيها أن نحافظ على هذا الحضور؛ أي أن نحافظ على الذاكرة، فالذاكرة يمكنها أن تكون العنصر الرئيس في مسعانا لخلق بيئة تسمح بانطلاقةٍ متناغمةٍ للإنسان وللمجتمع. وتُصبح الذاكرةُ من هذا المنظور حاجةً إنسانية أكيدة، مثل التعليم والصحة، وفي مجال اتخاذ القرارات الكبرى في السياسة مثلاً، تعملُ الذاكرةُ على منسوبٍ آخر أهم بكثير من منسوب المحافظة على بعض الحجارة القديمة. (الشكل ٢).

مرجعياً، فإن مسودة ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته، التي تم إصدارها تحت إشراف الهيئة العليا للسياحة بالمملكة العربية السعودية لصالح جامعة الدول العربية وتحديداً المادة الثالثة عشرة – قد

اشارت إلى أن تقوم الدول الأعضاء بوضع سياسات متكاملة لحماية التراث العمراني وتبنيها، وتتضمن هذه السياسات:

أ – جعل حماية التراث العمراني جزءاً من أهداف التخطيط العمراني، وأخذ متطلباتها بعين الاعتبار طوال مراحل وضع الاستراتيجيات والتخطيط وعند إعطاء رخص البناء والهدم والإصلاح.

ب – حماية التراث العمراني وفق برامج متكاملة تشمل مشاريع الترميم والتوظيف والتنشيط الثقافي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج – رفع قيمة التراث العمراني غير المسجل أو المصنف من خلال استخدامه بصفة ملائمة تجعله يسهم في تكوين بيئة ملائمة ضمن مناطق التراث العمراني ومواقعه.

د – تشجيع استعمال وتطوير التقنيات التقليدية في البناء والتأثيث واستعمال المواد التقليدية كأحد مقومات المحافظة وحماية التراث العمراني.

هـ – حصر قرار هدم أو إزالة مبنى له قيمة تراثية بجهة عليا تكون صاحبة القرار في ذلك.

٢ – ٦ – تأثير مشاريع الحفاظ على قاطني مناطق مراكز المدن التاريخية:

عمرانياً، المركز التاريخي أو الموقع التاريخي له عدة مزايا بالنسبة إلى المواطنين الذين يقطنون فيه، فالسكان الذين يعيشون بهذه المناطق يمارسون حياتهم العادية بكل أبعادها ولا يعيشون حياة متحفية خالية من التفاعل مع كل عناصر الحياة من حولهم (إسكندر، ٢٠٠٣). فالنطاق العمراني يلبي احتياجات سكانه الضرورية وتوجد به أنشطة مختلفة ومتنوعة، وحتى إذا تمت مقارنته بالمدن ذات التخطيط الحديث، فإن هذه المراكز تمثل أماكن للتسويق والضيافة، كما أنها تعكس المناطق التراثية بشكل مباشر والصور الاجتماعية والثقافية للمجتمعات القديمة التي كانت تعيش في هذه المناطق والمباني الموجودة فيها وتمارس نشاطاتها اليومية فيها، من خلال البيت والسوق والحارة والمجالس الاجتماعية وغيرها.

الشكل (٢) – التراثُ المعماري... مبان أمضت فيها أجيالٌ سبقتنا... وتركت صروحاً مميَّزة مملكة البحرين

وتخطيطاً، هنالك مبان رئيسية داخل النسيج العمراني للمواقع التاريخية، مثال لذلك المسجد الكبير والقصر ومساحة السوق، وتوجد ممرات ومنعطفات للمشاة بالإضافة إلى الكباري والقنوات، وكل هذه المواقع والفضاءات الحضرية تعطينا رؤية درامية لعملية التوسع والتطور التي تشهدها هذه المناطق. وبالنظر إلى المباني والمنشآت الرئيسية في عدة أماكن والنسيج العمراني بها يمكن أن نستخلص بعض النقاط، مثال لذلك أنه من خلال معرفة تاريخ بعض المناطق يتولد الإحساس بالهوية والاستمرارية، وأن بعض المباني الرئيسية ينظر لها كمركز، ومن دونها يفقد المكان طابعه ووجوده، وتحتوي بنية هذه المناطق على معلومات تاريخية وآثارية، ولتخطيط هذه المراكز التاريخية يجب أن نكون على علم بتركيبتها والبنى المكونة لها.

طرابلس – لبنان روكس – القاهرة

المحرق – البحرين مدينة رشيد – مصر

الشكل (٣) – الساحات والأسواق التجارية – خير شاهد على التاريخ والتراث – المنطقة التاريخية

فالحفاظ على التراث ليس موضة أو لعباً، إنَّه الاستجابة لحاجة إنسانية أساسية، وإذا أصبح الإنسانُ عبر الزمن إنساناً عاقلاً، فإن ذلك حدث بالتحديد لأنه يملك ذاكرةً واعيةً، ذاكرةً يستعينُ بها، وهي عنده مصدرُ المخيِّلة والخلق والإبداع، ويَنتُج كلّ ذلك من التفاعل الدائم بين الذاكرة والذكاء، وإذا أردنا أن يستمر الإنسان في مسيرته على درب العقل، فمن واجبنا الحفاظُ على شواهد الماضي (تدمري، ٢٠٠٩).

وعمليات الترميم للمباني التاريخية بالنطاق التاريخي لا بد أن تتم في إطار أن الرؤية أو المشهد التاريخي الذي تمنحه هذه المباني يجب أن يحظى بقدر كبير من الاهتمام (الشكل ٣)، لذلك فإن التجانس الناتج من استخدام المواد التقليدية والطرق القديمة في عملية البناء والإنشاء يتعامل معه بنوع من الاهتمام والاحترام، فعلى سبيل المثال الألوان التقليدية المستمدة من الأصباغ والمواد الملونة الطبيعية لا بد من الاستمرار في استخدامها، وطابع المدينة الخاص من الضرورة أن يظل باقياً وأن لا يتم تشويهه بالمباني الحديثة، ومن المهم إقامة منطقة محايدة أو حزام لعزل الأماكن التاريخية والتراثية حتى لا تتأثر بالتغييرات الناتجة من الأنشطة التجارية والصناعية والتنموية الحديثة التي قد تؤثر على عملية الاحتفاظ بالطابع الخاص لهذه الأماكن والمواقع التاريخية (إسكندر، ٢٠٠٣).

قبل المشروع بعد المشروع

قبل المشروع بعد المشروع

الشكل (٤) – مشروع إحياء الإرث الثقافي بطرابلس – لبنان – ترميم بعض المعالم الأثرية والتاريخية (تدمري، ٢٠٠٩)

٢ – ٧ – استثمار البيئات التراثية كمدخل للتنمية العمرانية والحضرية:

تمثل البيئات التراثية مورداً من أهم الموارد الاقتصادية المهمة، وتعتبر من أهم الروافد الأساسية للموارد القومية، وتعد التنمية السياحية من أهم المحاور الرائدة في مجال التنمية الشاملة، ومن أهم الدعامات في إطار التنمية المستدامة والاستثمار بشكله الحالي (راشد، ٢٠٠٧)؛ لذا فمن الضروري وجود رؤى واضحة وشاملة للاستفادة القصوى من تلك البيئات التراثية خاصة عندما توجد في مناطق وسط المدن التي تتسم بارتفاع أسعار أراضيها، واحتوائها على العديد من الأنشطة المختلفة، وتعد البيئات التراثية أحد الموارد الرئيسية للسياحة الثقافية، ومورداً اقتصادياً مهماً تعتمد عليه المجتمعات، كما تعد السياحة وسيلة مهمة لتفعيل النشاط الاقتصادي في تلك البيئات وخصوصاً تلك القريبة من مراكز تجمع السياح، وقد ثبت أهمية تلك البيئات التراثية كوعاء لإقامة الفعاليات الثقافية والتراثية، ومكان مناسب لتشجيع سكان تلك البيئات على مزاولة الأنشطة المختلفة.

وعندما توجد مناطق صناعية داخل البيئات التراثية، فإن ذلك يمثل سلاحاً ذا حدين؛ فهو بالتأكيد مورد اقتصادي مهم لقاطني تلك المناطق والعاملين بها، إلا أنها في الوقت نفسه تسبب تلوثاً كبيراً سواء كان بصرياً في وجود العديد من التشوهات التي تسبب مشكلات بصرية على تلك المباني التراثية أو في سوء استخدام الفراغات المتاحة داخل تلك البيئات التراثية، أم بيئياً لما تسببه من ملوثات نتيجة الأدخنة والعوادم الناتجة من تلك الصناعات، أم صوتياً نتيجة استخدام العدد والأدوات ذات الاهتزازات التي قد تسبب شروخاً وتصدعات لتلك المباني التراثية، أم اجتماعياً نتيجة استخدام لغة لا ترقى إلى تلك البيئات التراثية التي كان في وقت ما سابقاً يقطنها أرستقراطيون وفنانون وأصحاب الطبقات الاجتماعية الراقية، على العكس من الصناعات التقليدية القديمة التي غالباً ما كانت غير ملوثة للبيئة العمرانية ما دام التخلص من فضلاتها يتم في صورة آمنة وصحيحة.

٢ – ٨ – مشكلات المراكز التاريخية بالمدن:

المباني التاريخية بصفة خاصة والمناطق العمرانية المحيطة بها بصفة عامة – ولا سيما في الدول النامية – تتعرض لخطر شديد من عوامل عدة، تأتي مشكلة التلوث وارتفاع نسبته في النطاق المحيط به بأنواعه المختلفة من أوائل المشكلات إلى جانب التعديات التي يتعرض لها الأثر وتدني المرافق والخدمات العامة (العطا، ٢٠٠١) وينتج من ذلك فقدان هوية الأثر وتدمير بعضه، فمثلاً ازدياد وسائل المواصلات الحديثة "المركبات" واختراقها للمناطق التاريخية غير المؤهلة لاستيعاب مثل هذه الأنواع من وسائل المواصلات "المركبات" يسبب مشكلات أخرى تتعلق بإيجاد أماكن لإيقاف هذه السيارات، ومن هذه العوامل أيضاً أن الربحية العالية التي يحققها الأفراد من جراء القيام بتشييد المباني أدت إلى ازدياد حجم المباني وعددها؛ مما فاقم المشكلة الخاصة بالحركة وإيجاد أماكن خاصة لإيقاف السيارات؛ مما أثر على مناخ هذه المراكز التاريخية وبيئتها مسببة أنواعاً متعددة من الملوثات، هذه بعض الأسباب والعوامل التي أدت إلى تشويه هذه المناطق التاريخية ذات القيمة التراثية العالية وتخريبها (إسكندر، ٢٠٠٣).

وهناك أيضاً خطر يتهدد البنية الاقتصادية لهذه المراكز التاريخية، وذلك من جراء التغييرات التي أحدثها التوسع الصناعي وازدياد النشاط التجاري الذي صاحبه تحول من الإنتاج اليدوي إلى الإنتاج الآلي، وهذا يحتاج إلى مبان واسعة، وهي غير متوافرة في المراكز التاريخية، فضلاً عن أن التوسع يؤثر على بيئتها وتركيبتها الخاصة، وقد أدى إدخال الوسائل والخدمات الحديثة لتحل محل البنيات التقليدية إلى حدوث نوع من الوفرة، ومن ناحية أخرى فقد أدت الهجرة والنمو المنفلت غير المخطط إلى ظهور مشكلات اجتماعية وتغييرات أساسية في بنية هذه المراكز التاريخية، وأصبح هنالك ازدحام في السكن نتجت منه أوضاع غير صحية فضلاً عن أن عدم الاهتمام بصيانة المباني القديمة

والتاريخية وعدم فهم قيمتها التاريخية والتراثية قد فاقم من الخطر الذي يتهددها (إسكندر، ٢٠٠٣).

وقد فشل بعض منفذي برامج التنمية الحديثة في فهم طبيعة هذه المواقع التاريخية بكل ما تمثله من قيم تاريخية وتراثية، ومن ثم يمكن القول إن إدارة المناطق الحضرية تحتاج إلى نوع من التجانس والانسجام "Harmony" وأن تكون هناك خطط علمية لحماية وحفظ المناطق ذات القيمة التاريخية والثقافية، وهذه العملية تعرف بخطة الصيانة المتكاملة، التي تتبعها خطة إصلاح وإعادة تأهيل للمباني ذات القيمة التاريخية والتراثية.

٣ – فكر التنمية المستدامة "الخضراء" للبيئات التراثية:

تعني عملية التنمية الخضراء للبيئات التراثية إيجاد تنمية بيئية لها وإعادة تقييمها بيئياً، نتيجة بعض الأنشطة الإدارية، أو الصناعية، أو التجارية، التي قد تسبب في وجود ملوثات بأنواعها المختلفة تضر بالبيئة التراثية ذات القيمة التاريخية الكبيرة والتي يجب الاهتمام بها وتنميتها واستثمارها بشكل جيد؛ مما يؤثر على المردود الاقتصادي لها، وذلك دون الإخلال بقاطنيها أو بأنشطتهم الحياتية التي أصبحت جزءاً من تلك البيئات التراثية على مر الأجيال.

ومن ثم فإنه من هذا المنطلق يمكن تطويع أسس التخطيط البيئي ومقوماته واستخدامها للوصول إلى مجتمعات عمرانية قائمة صديقة للبيئة بصفة عامة، ولا سيما إيجاد تنمية مستدامة لها؛ لما تحتويه من قيم تاريخية وموروثات تراثية ثقافية مهمة تمثل ذاكرة الأمم والشعوب، يجب الحفاظ عليها واستثمارها وتنميتها تنمية شاملة بحيث تراعي البعد البيئي ولا تضر بشركاء التنمية فيها، وهم المستفيدون من وجودها بشكل أساسي، (أبو ليلة، ٢٠١٠).

وعند التفكير في إنجاز تنمية خضراء للبيئات التراثية يجب الأخذ في الاعتبار مبادئ التنمية الخاصة بالبيئات التراثية، وأسس التخطيط البيئي ومقوماته، لكي يحدث الارتباط المقترح، ويجب أن يكون من أهم الأسس ما يأتي:

الشكل (٥) – معايير التنمية الخضراء للبيئات التراثية (أبوليلة، ٢٠١٠).

أ – الإدارة: بمختلف مستوياتها ومراحلها، سواء التخطيطية أو التنظيمية أو الإدارية، وهي التي تتولى إدارة تلك البيئات التراثية وعمل المخططات اللازمة لها بيئياً واستثمارياً، وتبعات ذلك من تقييم لجميع المردودات الناتجة من هذه المشروعات، دون إغفال للشق البيئي، كذلك من أهم أدوارها نشر التوعية اللازمة لبيان أهمية الجانب التراثي ودوره والجانب البيئي ومردوده.

ب – مصادر التمويل: وتمثل الجهات المانحة أو الجهات الممولة لمشروعات التنمية سواء كانت محلية أم دولية، ويكون لهذه الجهات شروط وضوابط لتمويل تلك المشروعات، منها الكفاءة الاقتصادية للمشروعات التي تقام في تلك البيئات التراثية ودراسة عوائدها الاقتصادية والبيئية للمنطقة.

ج – الجانب الفاعل: والمقصود به شركاء التنمية بشكل عام من المؤسسات والهيئات والشركاء بصفة عامة، والمواطنين المقيمين بتلك البيئات التراثية بصفة خاصة، ودورهم الفاعل سواء على المستوى التنفيذي أو الرقابي بالنسبة إلى تلك المشروعات التنموية في تلك البيئات التراثية.

ويوضح ديجرام (الشكل ٦) مبادئ تنمية البيئات التراثية وتحقيق الاستثمار البيئي الأمثل لها، الذي يمثل نتاجاً لعمليات الحفاظ والاستدامة والاستثمار لتلك البيئات.

الشكل (٦) – مبادئ تنمية البيئات التراثية (أبوليلة، ٢٠١٠).

٣ – ١ – الاستدامة ومتطلبات عمليات صيانة المناطق التاريخية وتطورها:

يوجد نموذج منفذ لعملية التخطيط هذه قد تم تبنيه في معظم مناطق العالم، ولكن بدرجة تختلف وتتفاوت تطبيقاً وتكيفاً مع المعطيات المحلية، ومن الإجراءات المطلوبة لعملية التخطيط:

أ – دراسة بنية وتركيب المنطقة ذات البعد التاريخي والثقافي والنماذج البنائية الموجودة فيه.

ب – تحديد الوضع الحالي وتعريفه.

ج – بعض التنبؤات بأحداث المستقبل دون التدخل في عملية التخطيط.

د – الصيغ والاحتمالات المستقبلية التي يمكن أن تتدخل في عملية التخطيط.

هـ – وضع بعض الخيارات الملائمة والمعقولة والمطلوبة تحت الاختبار.

و – القيام بدراسة تفصيلية للخيار المطلوب، الذي تم اختياره من بين خيارات مختلفة.

ز – صيغ البرامج المطلوب تنفيذها مع خياراتها ووسائلها الضرورية القانونية والإدارية والمالية وغيرها.

ح – دراسة الخيارات المطروحة ومراجعتها على ضوء الخبرة والتجربة العملية.

٣ – ٢ – آلية حفظ التراث وصيانته وفقاً لمقررات اليونسكو:

أ – وضع قائمة للمباني والمناطق المراد صيانتها وإجراء مسح وتعريف للمباني والمناطق الموجودة على القائمة وتحديدها.

ب – حصر المباني، وكذلك "الآثار التاريخية"، وحصر مجموعة من المباني (أي سلسلة من المباني المتراصة بعضها مع بعض)؛ بغرض حفظها وحماية مواقعها.

ج – تحديد الأماكن المراد صيانتها؛ وذلك بهدف المحافظة على هويتها وأصالتها التاريخية والتراثية.

د – تحديد المتطلبات التي تحتاجها المباني والأماكن التي تم حصرها؛ بهدف المحافظة عليها وصيانتها لأهميتها التاريخية والثقافية، ومن هذه المتطلبات:

١ – التصاميم والخطوط العريضة لإنجاز عملية الصيانة.

٢ – توفير الاحتياجات المالية وكل ما يساعد على إنجاز هذه المهمة.

٣ – توفير العمالة اليدوية المدربة.

هـ – توفير الآلية أو الآليات المطلوبة لتشغيل أو إنجاز عملية الصيانة.

١ – إيجاد استشاري يمثل المدينة أو السلطات المحلية.

٢ – الاستعانة بمخططي مبانٍ مدربين ومهندسين معماريين وإداريين.

وبالإضافة إلى توفير كل هذه العوامل المطلوبة لإنجاح برامج الصيانة لابد من وجود نوع من التعاون من قبل المواطنين الذين يقطنون هذه المراكز والمواقع ذات القيمة التاريخية والثقافية، ويجب أن تقوم عملية الصيانة على معطيات الواقع بكل أبعاده عند القيام بعملية التخطيط، مع الأخذ في الاعتبار أهمية المصادر الثقافية والتاريخ الاجتماعي والاقتصادي للمدينة عند عملية التخطيط.

فيما يتعلق بخطة الصيانة يجب أن تكون هناك خطة طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى، والاهتمام بعملية تنظيم حركة السير، وذلك بإقامة طرق دائرية للوصول إلى المراكز ذات القيمة التاريخية، كذلك تشييد المواقع السكنية بعيداً عن المواقع والأماكن التاريخية والتراثية، وكذلك من الضرورة أن تكون المواقع الصناعية وخزانات المياه بمنأى عن هذه المواقع ذات البعد الثقافي والتاريخي.

٣ – ٣ – كيفية تنفيذ الخطط الخاصة بإعادة التأهيل والصيانة:

السلطات المحلية أو الإقليمية هي المسؤولة عن تنفيذ الخطط الخاصة بإعادة التأهيل والصيانة، وهي أيضاً مسؤولة عن مراقبة عملية التنمية والإشراف عليها، فتنفيذ الخطة من قبل السلطات ربما يكون مرتبطاً بقطاعات معينة، مثال لذلك توفير البنيات الأساسية لإمدادات المياه وتصريف مياه القاذورات، إمدادات الكهرباء، الطرق، الإسكان، مواقف المركبات...إلخ، وبالقدر نفسه أيضاً فإن السلطات مسؤولة عن تنفيذ خطط الصيانة وإعادة التأهيل للمباني والمراكز التراثية، وخطة التنفيذ لا بد أن تكون لها صفة الاستمرارية وأحياناً تخضع للمراجعة والتعديل، وبالإضافة إلى الاهتمام بالمباني التاريخية يجب على المخطط أيضاً الاهتمام بالتراث الثقافي غير المادي الذي يعبر عنه المجتمع من خلال عاداته وتقاليده وسلوكه الحياتي اليومي.

وتنفذ عملية التخطيط عادة بشكل هرمي من قمة الهرم من السلطات المركزية، ثم السلطات الإقليمية بعد ذلك المدن بما فيها المواقع التاريخية والثقافية، ثم القرى وأجزاء القطر الأخرى، أما عملية الصيانة فتبدأ أولاً بدراسة الأهمية التاريخية والتراثية للموقع أوالمركز ذي القيمة الثقافية والتراثية، وذلك من خلال الوثائق التاريخية التي تمدنا بالمعلومات الأساسية عن هذه المواقع والمراكز ذات البعد التاريخي والتراثي ودراسة الوضع الراهن لها، ومن ثم اقتراح الحلول والمعالجات بالنسبة إلى الأجزاء التي تحتاج إلى صيانة وإعادة تأهيل لحمايتها من احتمال تعرضها للخراب والدمار، وبعض مسببات عملية التدمير والخراب الذي تتعرض له المباني

الشكل (٧) – مناطق تعرضت للخراب والدمار

والمواقع التاريخية ليست مسببات طبيعية فقط، وإنما هناك مسببات أخرى اقتصادية وثقافية ناتجة من الممارسات الاقتصادية والثقافية للسكان، وعليه فإن عمليات الصيانة يفترض أن لا تهتم فقط بمعالجة المسببات الطبيعية بل يجب تبصير السكان بتغيير عاداتهم وسلوكهم الاقتصادي – الثقافي وتنويرهم بأهمية هذه المواقع وبقيمتها التاريخية والتراثية باعتبارها تجسيداً حياً لماضي الأمة وتاريخها الثقافي والاجتماعي، الذي يميزها عن الأمم والشعوب الأخرى.

لذلك تبدو عملية التخطيط لتنمية النسيج الحضري بالمناطق التاريخية والارتقاء بالمحيط العمراني من خلال تطوير المنطقة التاريخية عملية غاية في التعقيد، فلابد من فهم وسائلها والأهداف التي تكمن من ورائها حتى في حالة عدم وجود مشاريع وبنيات أساسية لتسهيل عملية التخطيط، وهذا لاينفي وجود ضرورة قصوى لحماية هذه المواقع التراثية والتاريخية وحفظها.

٤ – دور مشاريع الصيانة والحفاظ على التراث المعماري والحضري في التنمية:

إن إعداد مشروعات الحفاظ على التراث العمراني والحضري في التنمية يختلف عن أسلوب إعداد المشروعات الهندسية؛ إذ إنه يتعلق بالتعامل مع كل أنواع المشكلات المتصلة بنمط حياة هذه المنطقة، وبذلك نتجه إلى عمل دراسة شمولية في اتجاهات متعددة لا تتعلق بشارع بذاته بل تتعداه إلى شوارع ومناطق تاريخية أخرى من فترة تاريخية سابقة ولاحقة، وعلى ذلك، فإنه يتم تجميع معلومات كافية من داخل النطاق (Intrinsic) ومن خارج النطاق (Extrinsic) مع إعداد دراسة تحليلية دقيقة معتمدة على منهجية علمية تتضمن تحديد الأولويات والأضرار والأسباب التي تؤدي إلى التدهور، وعلى ذلك تقسم الدراسة الشمولية إلى ثلاث مراحل أساسية:

أ – مرحلة الدراسة التاريخية.

ب – مرحلة الدراسة الفنية.

ج – مرحلة دراسة الاتزان ووضع البنية التحتية وعناصرها.

بيد أنه لا ينظر لعملية الصيانة في المناطق الحضرية للتراث العمراني والمعماري من الجانب الثقافي فقط؛ أي المحافظة على الآثار التاريخية والثقافية، إنما هنالك عوامل أخرى كالعامل الاقتصادي. والمشكلات التي تواجه عملية الصيانة في المدن التاريخية ناتجة من عوامل اقتصادية وسياسية أكثر منها عوامل طبيعية؛ إذ إن المدينة نتاج طبيعي لفترات تاريخية مختلفة تفاعلت فيها عوامل اجتماعية وثقافية وأنثربولوجية وجغرافية واقتصادية؛ فهي نتاج لتفاعل كل هذه العلاقات والعناصر، والمركز التاريخي جزء من هذا الكل، يجب أن يدرس من خلال حركة الواقع الديناميكية وليس كجزيرة معزولة عن حركة هذا الواقع المعاصر وتفاعله، والتراث ينظر إليه من خلال حركته وضرورته وتواصله مع الزمن الحاضر وليس كنقطة ثابتة أو إنجاز تاريخي سابق ليس له صلة بالواقع الحالي، وتاريخياً تم استغلال الثروات واستثمارها في تشييد المباني كدور العبادة والقصور والحدائق وغيرها من المنشآت.

٤ – ١ – أبعاد التعامل في الحفاظ على التراث العمراني والمعماري:

٤ – ١ – ١ – البعد الاجتماعي للمباني التراثية:

لابد من دراسة الواقع الاجتماعي نفسه لهذه المواقع والمراكز التاريخية، بكل ما فيه من عادات وتقاليد وممارسات حياتية على مستوى الفرد والمجتمع، وكذلك المؤثرات الأخرى التي تؤثر على نمط وطريقة العيش في هذه المجتمعات، ويجب كذلك أن نأخذ في الاعتبار التحولات التي قد تطرأ على المجتمع من فترة تاريخية إلى أخرى لعوامل اقتصادية أو طبيعية وغيرها، وأن هذه المناطق ليست متاحف لعرض التراث، فالسكان الذين يعيشون فيها يمارسون حياتهم العادية بكل أبعادها ولايعيشون حياة متحفية خالية من التفاعل مع عناصر الحياة من حولهم.

٤ – ١ – ٢ – البعد الاقتصادي للمباني التراثية:

إذا كان الناس يتعاملون مع المراكز التراثية والثقافية بأنها أماكن لممارسة الحياة العادية دون أي طقوس متحفية، فهذا طبعاً لايسلب هذه الأماكن قيمتها

التاريخية والتراثية كمراكز إشعاع ثقافي وتراثي يعبر عن الذاتية والهوية الخاصة بالمجتمع الموجودة فيه، ومن هنا تبرز أهمية العامل الاقتصادي، الذي يتمثل في الموازنات التي يفترض تخصيصها لعمليات إعادة التأهيل والصيانة لهذه المراكز.

٤ – ١ – ٣ – البعد المعرفي للمباني التراثية:

حتى يمكن للباحثين والمخططين وراسمي السياسات أن يتخذوا قرارات صائبة تتوافق مع المستقبل يجب أن يتوافر لهم خلفية موثقة – أي تتسم بالثقة – عن الموضوعات والظواهر التي يدرسونها، وعندما لا تتوافر الخلفية التاريخية الموثقة عن الموضوع يجب اتباع أساليب بديلة، قد تتمثل في العصف الذهني والذاكرة الشخصية وغيرهما، لكن هذه الأساليب البديلة لا ترقى إلى دقة الكلمة المسجلة والموثقة (درويش، ١٩٨٩).

٤ – ٢ – إعادة تأهيل المراكز التاريخية:

تمتلك المدن العربية نموذجاً متميزاً من التراث ذي القيمة، على مستوى العالم وعدده كبير جداً؛ ولذلك تعددت الرغبة في الحفاظ عليه من قبل الهيئات الحكومية، والمنظمات غير الرسمية، وتأتي معارف العصر الحديث لتفتح آفاقاً شاسعة للمهنيين لممارسة إبداعاتهم وأفكارهم للحفاظ على تلك المناطق التي حاول المخططون جمعها في ثلاثة أمكنة:

١ – المنطقة التاريخية التي تحمل ملمحاً تاريخياً.

٢ – المنطقة التقليدية التي تجمع بين القديم والمعاصر.

٣ – المنطقة المفتوحة الجاهزة للتنمية المستقبلية.

وقد ارتكز الفكر التعليمي على ثلاثة توجهات للحفاظ وإعادة التأهيل:

أ – تحسين النطاق الأثري القائم.

ب – الارتقاء بالنطاق التقليدي.

ج – تنمية النطاق الحديث.

وبالجملة، فإن هذه المناطق ستكون محطات لتشجيع السياحة، فضلاً عن

الحفاظ على التراث وسنتطرق لتجارب بعض المدن العربية، ونقدم فكرة واضحة عنها.

إن إعادة الحياة للمراكز التاريخية ربما يقود إلى إعادة تأهيل عدد كبير من المباني المماثلة أو العادية بالمنطقة؛ مما يتطلب توفير المال اللازم للقيام بهذه المهمة، وعملية إعادة التأهيل والصيانة يجب التعامل معها بدقة متناهية حتى لا تؤدي إلى إزالة وتشويه المواقع ذات القيمة التاريخية والثقافية المهمة، من ثم يمثل هذا الوضع دافعاً قوياً للمواطنين للاهتمام بعملية إعادة تأهيل مساكنهم وصيانتها خاصة إذا كان أساس هذه المباني وأرضيتها ثابتة ومتينة، وعند هذه العملية يراعي ما يأتي:

الشكل (٨) – الارتقاء بالمحيط العمراني لبيت السحيمي – القاهرة – مصر

أ – إمداد البنية الأساسية لهذه المواقع بجميع الاحتياجات والخدمات الضرورية، مثل الماء والكهرباء والغاز وإنشاء مصارف لمياه الأمطار وغيرها من البنيات الأساسية التي أصبحت من ضروريات الحياة العصرية.

ب – الإشراف على بعض المرافق العامة التي قد تكون مصدر إزعاج يعكر صفو الخصوصية، مثال ذلك المطاعم العامة والأندية التي يجب أن توضع تحت المراقبة والإشراف من قبل السلطات.

ولابد للمخطط من إدراك العجز والقصور الذي يعانيه المركز التاريخي، والمعماري، كذلك لابد أن يعرف مجال توظيف المبنى التاريخي الموجود، وبتكامل الجهود بين المعماريين والمخططين والإداريين، يمكن إنقاذ المراكز التاريخية والثقافية من حالة الإهمال والاضمحلال إلى حالة من الفعالية والحضور لتؤدي دورها التاريخي والثقافي؛ باعتبارها ثروات تراثية وثقافية لا تقدر بثمن.

٤ – ٣ – إدارة المواقع الحضرية بالمناطق التاريخية والتراثية:

يعتبر التراث المادي المتمثل في المناطق العمرانية القديمة من المصادر

المهمة؛ لذلك فإن إدارة المواقع التاريخية التراثية تختلف عن إدارة المصادر الأخرى، وهناك نقاط أساسية تتعلق بعملية إدارة وصيانة المواقع والمباني ذات القيمة التاريخية والثقافية، ويمكن تلخيص عملية إدارة الأملاك في المواقع الحضرية – سواء كانت تغطي مساحات واسعة أو صغيرة – في الآتي:

أ – توفير الوسائل المطلوبة وفحصها ودراستها.

ب – تحديد الاستراتيجية المطلوبة.

ج – إيجاد وتطوير تكتيكات بديلة.

د – اختيار التكتيك المناسب.

هـ – إجراءات عملية التنفيذ.

و – عملية الفحص والتنقيح والمراجعة.

٥ – الحالة الدراسية: تطوير وتأهيل المراكز التاريخية– مدينة المحرق – مملكة البحرين:

كما هو معروف فإن المركز التاريخي لمدينة ما؛ هو مجموعة من الأبنية تشكل موقعاً، نسيجها العمراني كامل أو شبه كامل؛ ويُشترط أن يكون هذا المركز ما يزال ينبض بالحياة. والواقع أن كثيراً من المدن القديمة، ومراكزها لا يزال قائماً ويمثل تاريخاً متصل الحلقات ويعبر عن حركة مستمرة في النمو والتطور؛ وهو ما يجعل من مشاريع تطوير وتأهيل مدينة المحرق مثالاً جيداً للدراسة.

وتعدّ عملية تطوير وتأهيل مركز مدينة المحرق التاريخي من المشاريع المهمة، التي تبرز فيها مشاركة الجمعيات غير الحكومية، وحظيت بتوفير الدعم اللازم من الجهود غير الحكومية في المحافظة على التراث العمراني؛ وقد استعانت بتوصيات ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته من خلال:

أ – وضع أنظمة ولوائح ومكاتب إرشادية تضمن تضامن القطاعات الحكومية

والجماعات المحلية والقطاعات غير الحكومية والجمعيات والأفراد في تخطيط وتنفيذ برامج حماية التراث العمراني وتطويره.

ب – وضع الأنظمة واللوائح الكفيلة بتطوير مساهمات القطاع الخاص في حماية وتطوير التراث العمراني ودعمها.

مع اتباع آلية لتسجيل مباني التراث العمراني ومناطقه ومواقعه، وهي تجسد العناصر التالية:

أ – تراث فريد.

ب – التعبير عن حقبة زمنية أو حدث تاريخي مهم بالنسبة إلى الأمة العربية.

ج – حماية تشريعية في البلد الموجود فيه.

ويأتي سبب اختيار القلب التاريخي لمدينة المحرق لما تحتويه من التراث الحضاري والعمراني والتاريخي الثري، وهناك دراسات ومقالات وبحوث كثيرة تهتم بالجانب التراثي والمعماري والتخطيطي وتحدثت عن أهميته، كذلك هناك مشاريع حفاظ كثيرة ولكنها لم توضع موضع التنفيذ؛ مما زاد من التدهور البيئي لهذا الموروث الحضاري، وأصبح يقترب من زواله واندثاره، معظم تلك الدراسات لم تنفذ لأسباب كثيرة، ومن أهمها:

أ – عدم وجود الاستراتيجيات والسياسات الواجب وضعها في الإطار العام لتطوير المناطق والمباني.

ب – عدم توافر الآليات المتطورة للقيام بتطوير تلك المدن التراثية والحفاظ على المباني التراثية فيها.

ج – ضعف الخطط التنفيذية التي تخصص لها الموارد المالية والبشرية.

د – عدم توافر الخبرة والممارسة الحقيقية في تنفيذ المشاريع التطويرية والحفاظ في تلك المناطق القديمة.

هـ – محدودية الخبرات الفنية في الكوادر المحلية، التي تقوم بصيانة مشاريع الحفاظ وترميمها وإدارتها.

٥ – ١ – محافظة المحرق:

محافظة المحرق هي محافظة من محافظات مملكة البحرين الخمس ، وتُعد ثاني أصغر محافظة بعد العاصمة، المساحة: في الوقت الحالي نحو ٣٠ كم على الرغم من أنها أهم محافظة سكانية وتاريخية في المملكة. تقعُ المحافظة إلى شمال شرق محافظة العاصمة، وهي المحافظة الوحيدة التي تلتصق بها، وإن كانت فعلياً لا تلتصق بها، لكن لأن المحافظة تشمل جزيرة المحرق فهي تتصل بالعاصمة بالجسور، وهي جسور الشيخ حمد والشيخ عيسى بن سلمان والشيخ خليفة بن سلمان.

تُعدُّ المحرق من أهم المحافظات البحرينيَّة من حيث السكن والسياحة والتاريخ، ويُوجد بها مطار البحرين الدولي (المطار الوحيد في البحرين)، وتُوجد بها أيضاً مواقع أثرية وتاريخية في مختلف قراها ومدنها. ويَعود تاريخ جزيرة المحرق – التي تُعد مركز المحافظة – إلى القرن الأول الميلادي؛ حيث كان الإغريق يُسمُّون البحرين تايلوس بعدَ أن قدم القائد اليوناني "نيرخوس" لاكتشافها، تنفيذاً لأمر الإسكندر الأكبر. وكانت تايلوس مركز تجارة اللؤلؤ في المنطقة، وفي حين سُمِّيَت جزيرة البحرين باسم "تايلوس"، سميت جزيرة المحرق باسم "أرادوس". ويُستخدم هذا الاسم اليوم للإشارة إلى قرية عراد. ويَبلغ عدد سكان المُحافظة ١٠٣,٥٧٦ نسمة، ويُتوقَّع أن يَرتفع بحلول عام ٢٠١٥ ليَبلغ نحو ١٩٣,٠٠٠ نسمة.

وتمتلك مدينة المحرق عدة أماكن تاريخية تراثية، منها – على سبيل المثال –:

أ – بيت سيادي: بيتٌ تاريخيٌّ يَقع في المحرق بالقرب من بيت الشيخ عيسى بن علي، كان لعائلة ثرية مُتاجرة في اللؤلؤ المحليّ، وهو مثال جيّد على العمارة المحلية التقليدية والتصميم الداخلي اللذين يَعود تاريخهما إلى القرن التاسع عشر.

ب – بيت الشيخ عيسى بن علي آل خليفة: يَقعُ في وسط المحرق. وكان قد بَناهُ الشيخ حسن بن عبدالله بن أحمد الفاتح في نهاية القرن الثامن عشر، خلال فترة حُكم والده الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة. ويَتميَّز البيت

بجدرانه الضخمة والأبواب الصغيرة المُصمَّمَة لحمايتها من الحرارة في الصيف والبرد في الشتاء.

ج – قلعة عراد: قلعة تقع في أقصى غرب عراد، وتُعد من المعالم التاريخية بالمدينة. بُنيَت في نمط نموذجيّ من الحصون الإسلامية خلال القرن الخامس عشر، وكان ذلك قبل الغزو البرتغالي للبحرين عام ١٦٢٢ للميلاد. وتعد هذه القلعة واحدة من الحصون الدفاعية المدمجة في البحرين، وشكلها مربَّع.

د – دوحة عراد: هي بحيرة تفصل المحرق عن عراد، وتتبع قرية عراد. تحتوي الواحة مضماراً للمشي بطُول ٣,٣٠٠ متر وبعرض ٣ أمتار، وتحتوي أيضاً مسطحات خضراء ونخيلاً وألعاباً للأطفال وكراسي مظللة حول البحيرة، بالإضافة إلى وجود نافورة كبيرة وساحة رئيسية ونوافير وشلالات صغيرة وعيادة فحص للضغط والسكري وسيارة إسعاف ومطاعم ومقاه ومحالّ للتسوق ومصلى رجال وآخر للنساء ودورات مياه ومواقف سيارات تتسع لـ٦٠٠ سيارة، مقسَّمة على موقفين، أحدهما يقع غرب الدوحة والآخر يقع شرقها.

هـ – قلعة بوماهر: قلعة تقع في جنوب حالة بوماهر.

الشكل (٩) – النطاق العمراني للمنطقة التراثية مجال الدراسة بمدينة المحرق – مملكة البحرين

بيت الشيخ عيسى بن علي **قلعة عرد**

الشكل (١٠) – أهم معالم مدينة المحرق التاريخية والتراثية

٥ – ٢ – تجربة مملكة البحرين في مجال إحياء المنطقة التراثية:

وعلى نطاق مملكة البحرين برزت في الربع الأخير من القرن الماضي ظاهرة الحفاظ على المناطق التراثية، وذلك من خلال تبني القطاع العام ترميم

بعض هذه المناطق ومبانيها، ومن ثم استخدامها لغايات السياحة (متحفة التراث)، كبيت الشيخ عيسى وبيت الجسرة، وبدأت هذه الظاهرة تأخذ منحى آخر في السنوات العشر الأخيرة، عندما تبنّى القطاع الخاص ترميم بعض المباني وإعادة إحيائها ضمن منظومة عمرانية، ثم إعادة استعمالها بقالب مختلف ذي بعد ثقافي اجتماعي يساعد على تعميق مفهوم التراث والتواصل معه بشكل مباشر وأيضاً إحياء قيمته الثقافية والعمرانية تمهيداً لاستخدامها.

المحرق ١٩٣٩: النسيج العمراني المحرق ٢٠٠٥: نطاق التطوير

الشكل (١١) – علاقة المنطقة المعنية بالدراسة بمدينة المحرق

تستعرض الدراسة تجربة مملكة البحرين في مجال إحياء المنطقة التراثية من خلال مشروع وطني، تم تنفيذ جزء كبير منه، قامت به وزارة شؤون البلديات والزراعة – شؤون البلديات عام ٢٠٠٤، وهدفت هذه التجربة إلى إحياء الصور الثقافية والاجتماعية من خلال تطوير منطقة تراثية في مدينة المحرق لتعميق مفهوم الترابط الوثيق بين هذه المباني والنشاطات التي تمارس بها وتدوين تاريخ الأمة الثقافي والحضاري، ويقع بمدينة المحرق منظومة مبان عتيقة في نطاق عمراني تراثي يتضمن مجموعة من البيوت التراثية المرممة، ابتداء من بيت الشيخ عيسى إلى مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث وبيت الزايد، لتشكل هذه المباني حلقة من التواصل الثقافي من خلال المرور والانتقال بين هذه المباني عبر الممرات، التي تم تطوير جزء من واجهاتها لتحسين البيئة المحيطة بالمباني المرممة، وهي تعد تجربة لتعميق مفهوم التراث وصورة حية للنسيج العمراني المتكامل (سرية، ٢٠٠٥).

٥ – ٣ – الأهداف العامة للارتقاء بالمحيط العمراني وتطوير المنطقة التاريخية:

في إطار خطة المملكة تأتي أهداف الارتقاء بالتصميم الحضري في النسيج الحضري في المناطق التاريخية والتقليدية، وهي تتمثل فيما يأتي:

أ – المحافظة على المباني التراثية ذات القيمة وإعادة استخدامها.

ب – المحافظة على النسيج العمراني لمنطقة المحرق.

ج – إيجاد منطقة جذب للسكان والزوار والسياح.

د – رفع المستوى الاجتماعي لساكني المنطقة.
هـ – رفع المستوى الاقتصادي للسكان.
و – تشجيع المستثمر واستقطاب المستثمرين في هذه المنطقة.
ز – تحسين مستوى الخدمات العامة للمنطقة.
ح – إعادة إحياء بعض الحرف التقليدية التراثية البحرينية.
ط – إيجاد ممر للسائح يعكس تراث المملكة والحياة التقليدية فيها.
ي – رفع المستوى البيئي للمنطقة.

من ثم فقد صمم مشروع الارتقاء علي ثلاث مراحل، تعكس ثلاثة وجوه للتعامل مع العمران التراثي في مملكة البحرين، ولكل مرحلة أسباب جعلت منها مهمة لاختيارها (الشكل ١١ والجدول ١). والجدير بالذكر أن مرحلة واحدة فقط هي التي تناولها التنفيذ وهي المرحلة الثالثة.

الشكل (١٢) – مراحل العمل الثلاث للمشروع

الجدول (١)

المراحل الثلاث المفترضة للتطوير وإحياء المباني التراثية في منطقة المحرق القديمة

المراحل		
المرحلة الأولى: تطوير سوق القيصرية التاريخي: يعتبر هذا السوق من الأسواق التقليدية الشعبية التي عاصرها المواطن لفترة طويلة، وهو السوق الرئيسي لمدينة المحرق. وبالإضافة للقيمة المعمارية فإن له قيمة اجتماعية عالية فضلاً عن القيمة الاقتصادية كونه مصدر رزق لعدد كبير من التجار.	**المرحلة الثانية:** منطقة المباني السكنية والسوق (فريق البن الخاطر)، وتحتوي هذه المنطقة على عدد من المباني التراثية ذات القيمة المعمارية العالية لما تحتويه من تفاصيل معمارية مميزة، بالإضافة إلى النسيج المعماري المميز الذي يجمع هذه المباني، ومن ثم يشكل الأزقة والممرات الضيقة التي يندر وجودها بهذا االتكوين العشوائي المميز.	**المرحلة الثالثة:** منطقة المباني التراثية؛ حيث تتجمع عدة أبنية تراثية تم ترميمها وإعادة إحيائها واستخدامها كمراكز ثقافية. إن تطوير المنطقة بمراحلها الثلاث سيشكل نموذجاً متكاملاً يعكس حياة البحرين التراثية، وذلك من خلال المرور بالسوق والبيت والممر والمتحف والمقهى والساحات.

الشكل (١٣) – الأشكال الموضحة لكل مرحلة

٥ – ٤ – معوقات التطوير:

١ – جميع المباني المقترح تطويرها هي مستخدمة حالياً باستثناء القليل منها؛ لذا يجب وضع استراتيجية عامة تتضمن الخطة الزمنية وطريقة التعامل مع ساكني الأبنية.

٢ – عدم وجود قطع أراض فارغة للاستفادة منها كمواقف للسيارات باستثناء المشار إليها على المخطط، وهي لا تكفي للاستخدامات المقترحة؛ لذا يجب التوجه نحو استملاك بعض المباني وإقامة موقف للسيارات متعدد الطوابق.

٣ – هجر السكان الأصليين لمبانيهم وتأجيرها للعمالة الوافدة؛ مما يتطلب وضع خطة لاستقطاب السكان الأصليين للعودة إلى بيوتهم.

٤ – وجود بعض الورش والمواقف والمحالّ الخدمية ضمن منطقة التطوير وضمن المناطق السكنية؛ مما يتطلب وضع استراتيجية لنقل هذه المحال أو تجميعها ضمن منطقة معنية.

المخطوط المرئية للمرحلة

الشكل (١٤) – جانب من دراسات تحليل الموقع لسوق القيصرية – الوضع القديم قبل التطوير

الشكل (١٥) – مثال من دراسات الوضع الحالي

الشكل (١٦) – اختلاط وعدم تنسيق الوظائف الحضرية ومواقف السيارات العشوائية وتهالك النسيج الحضري بالمناطق

الأشكال الموضحة للمرحلة

الشكل (١٧) – تغيير الاستعمالات دون دراسة المنظر العام للمدينة يجعل النسيج الحضري متضاداً وليس منسجماً

٥ – ظاهرة تهالك النسيج الحضري في المناطق التقليدية.

٦ – مشكلات عمرانية واجتماعية وبيئية تسهم في انخفاض دخل العائلة وزيادة البطالة.

٧ – محدودية مبادرات الحفاظ والترميم للمناطق التراثية من قبل القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية.

٨ – تغيير الاستعمالات إلى مركز ثقافي أو سياحي، ولكن تغير المنظر العام للمدينة بصورة مستمرة للحداثة يجعل النسيج الحضري متضاداً وليس منسجماً.

٩ – محاولات جيدة ولكنها محدودة في الحفاظ على المباني التي تعود لشخصيات ثقافية وصحفية أو موسيقية سبق أن أثرت في التراث الحضاري للبحرين.

بعد المشروع قبل المشروع

الشكل (١٨) – ترميم بعض البيوت لاستخدامات المنفعة العامة – بيت الزايد

٥ – ٥ – آلية العمل:

أ – صيانة البيئة التحتية للمنطقة المقترحة وما تتضمنه من:

* نظام الصرف الصحي * نظام الكهرباء * نظام الماء.

ب – توفير مواقف كافية للسيارات تخدم السكان والزوار والسياح.

الشكل (١٩) – جانب من دراسات تطوير موقع سوق القيصرية، الوضع القديم قبل التطوير، ثم بعد التطوير

ج – تطوير الشوارع والممرات التراثية عن طريق:

١ – صيانة الأرضيات.

٢ – إضافة بعض الأحواض الزراعية والمقاعد والإنارة (Street furniture).

٣ – صباغة وترميم جميع الواجهات المطلة على هذه الشوارع والممرات.

٤ – إيجاد نظام موحد للوحات المحالّ والإعلانات.

٥ – إضافة لوحات إرشادية للأماكن التراثية.

٦ – اختيار بعض الأبنية التراثية ذات القيمة العالية وترميمها وإعادة إحيائها، وذلك بحسب الخيارات المتاحة، ومتطلبات المنطقة.

الشكل (٢٠) – الخطة الوطنية للحفاظ على المباني التراثية

٥ – ٦ – خيارات استخدام الأبنية:

تمهيداً لوضع خيارات إعادة استعمال الأبنية كان لابد من تحديد المستهدفين في عملية التطوير، وهم:

١ – السكان المحليون ٢– المستثمرون ٣– الزوار ٤– السياح

٥ – أصحاب المحالّ التجارية.

الوضع الحالي التصور للحل

الشكل (٢١) – جانب من المستهدفين (سوق القيصرية)

لذا تم وضع تصور لخيارات استخدام الأبنية على النحو التالي:

أ – عودة السكان المحليين للسكن في بيوتهم وعودة التجار لاستخدام محالّهم التجارية.

ب – استملاك وترميم بعض البيوت لاستخدامات المنفعة العامة، التي يمكن إدراجها وبحسب حاجة المنطقة على النحو التالي: (مركز ثقافي – مركز اجتماعي – متحف تراثي – مركز حرفي – فندق – موتيل – مبنى للبلدية – مبنى لمجلس المحافظة – مركز للطفل – مركز للشباب – مكتبة، وغيرها من المباني العامة التي من شأنها خدمة المجتمع المحلي أو استقطاب السياح والزائرين).

٥ – ٧ – مبادئ وأسس تقييم تجربة الارتقاء بالمحيط العمراني من خلال تطوير المنطقة التاريخية:

هناك العديد من التجارب العملية لتنمية النسيج الحضري بالمناطق التاريخية، التي تهدف – بالمقام الأول – إلى الارتقاء بالمحيط العمراني من خلال تطوير المنطقة التاريخية، فالتعامل مع أي منطقة تراثية بهدف الترميم وإعادة الاستخدام يجب أن يراعي عدة مبادئ أساسية، من شأنها أن تحافظ على المنطقة، وأهمها:

١ – مبدأ القيمة: إن لكل منطقة تراثية قيمة تاريخية لابد من حمايتها وتقديمها للمصلحة العامة؛ حيث تمثل المراحل التاريخية التي مرت على المنطقة والتي لابد من احترامها لأهميته في سرد تاريخ المنطقة.

٢ – القيمة للمنفعة العامة: حيث إن عملية الحفاظ يجب أن تراعي مصلحة الأجيال القادمة، وإن هذا التراث أمانة يجب نقلها لأجيال المستقبل واستخدام هذا التراث بطريقة تحترم قيمته التاريخية وأصالته من خلال استمرار عمليات الصيانة والمحافظة.

٣ – إدراك مفهوم التراث: إن تقديم التراث بالشكل الصحيح يحتاج إلى فهم له والتاريخ الذي يمثله والأساليب الصحيحة في التعامل معه خلال عملية

الحفاظ، بالإضافة إلى ضرورة توثيق المنطقة ومبانيها واستخدام الأساليب التقليدية في استقصاء المعلومات، وتوثيق أي معلومات عامة خاصة بالتعامل معها والقرارات والإجراءات التي تم اتخاذها.

٤ – مبدأ الاحترام: حيث يجب احترام الخصائص التاريخية التي استمدت منها المنطقة قيمتها التراثية وتحديد المميزات المهمة للمعلم، والحفاظ عليها، بالإضافة إلى الاستعمالات الموجودة ونوعية النشاط الذي سيمارس فيها بطريقة تحترم قيمتها التاريخية.

٥ – مبدأ الأصالة: والمقصود هنا محافظة النسق العمراني على تكوينه الأصلي دون إحداث تغييرات جذرية عليه من حيث التصميم وعلاقات الكتل بعضها ببعض، وعلاقة البناء بالبيئة المحيطة وتفرد البناء بقيمة معمارية.

الشكل (٢٢) – المحيط العمراني لسوق القيصرية

فعملية الارتقاء بالمحيط العمراني من خلال تطوير المنطقة التاريخية لا يقتصر على الإحياء الفيزيائي للمباني أو النطاق العمراني فحسب بل ينعكس على الإحياء الثقافي والإنساني والروحي الذي ارتبط بالمنطقة، والتعامل مع المباني بالمنطقة أضاف بعداً آخر؛ إذ نجحت التجربة في التواصل بين بيت الزايد والمجتمع من جهة والتطوير من خلال التراث وتقديم البيت كمركز ثقافي للتحاور والتشاور وإبداء الرأي من جهة أخرى، وكون الهدف من تطوير البيت ليس استثمارياً فإنه يؤكد عمق وصدق القائمين على التجربة في الحفاظ على التراث المبني والتراث الثقافي للبحرين، وأضاف نجاحاً لتنمية النسيج الحضري بالمناطق التاريخية والارتقاء بالمحيط العمراني من خلال تطوير المنطقة التاريخية لمدينة المحرق، وكون البيت يقع في وسط مدينة المحرق التراثية التي تمتلئ حاراتها وممراتها بالمباني التراثية الجميلة، وتعكس حقبة تاريخية من

الحقب التي مرت على مملكة البحرين، فإنها تجربة ناجحة في دعوة أبناء المجتمع المحلي إلى تقليدها، وترسيخ فكرة أنه ليس من المستحيل إحياء البيوت مهما كان تقييم وضعها من الناحية الإنشائية أو المظهرية.

٥ – ٨ – آثار عملية التطوير على المنظور الثقافي الاجتماعي العمراني:

من أهم ما نجده عند تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية وغيرها لعملية الترميم وإعادة الاستعمال هو اشتراك القطاع الخاص بدور فعال في نجاح هذه العملية، وهو ما يؤكد إمكانية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير وإحياء النطاق العمراني بالمنطقة التاريخية، وأهمية تفاعل أفراد المجتمع المحلّي ومشاركتهم في إنجاح هذه العملية، وقد جاءت هذه التجربة لتغير المفهوم بعد أن ارتبطت عملية التطوير وإعادة الاستخدام بمفهوم ثقافي اجتماعي وكان لها عدة آثار، منها:

أ – آثار اجتماعية: إن هذا النموذج من التطوير يخاطب أبناء المجتمع المحلي والزائر والسائح، وعملية إعادة الاستخدام بوضعه الحالي يستقطب طبقة من أبناء المجتمع المثقفين الذين بزيارتهم وممارسة نشاطهم الثقافي رفعوا المستوى الاجتماعي للمنطقة.

ب – آثار ثقافية: إن عملية توثيق المنطقة التاريخية التراثية وطرق الترميم التقليدية والمواد المستعملة في عملية الترميم هو ناتج ثقافي وتجربة يحتذى بها للتنمية بالاستدامة الثقافية، وبالاستعمال الحالي للبيوت المرممة لتحقيق الهدف المرتبط بالناحية الثقافية وتعميق التواصل بين الماضي والحاضر.

ج – آثار سياحية: إن وضع المنطقة ومبانيها على خريطة البحرين السياحية واعتمادها مركزاً ثقافياً سياحياً من خلال اللوحات الإرشادية أدّى إلى إضافة معلم سياحي جديد بالمملكة، مرتبط بالسياحة الثقافية التراثية التي تستقطب نخبة من المهتمين سواء بالأمور الثقافية أو المباني التراثية.

د – آثار عمرانية: نجاح التجربة في مجال الحفاظ والترميم كشف عن مراعاة

المبادئ الأساسية من حيث الحفاظ على القيم العمرانية للمنطقة واحترام خصائصها وأصالتها وإحياء روح المنطقة التاريخية وسكان المنطقة من خلال ربط الاستعمالات المختلفة بأصالة المنطقة.

هـ – آثار اقتصادية: إدارة المنطقة والمباني بها من قبل القطاع الخاص تعكس مدى نجاح هذا القطاع في إدارة المباني التراثية.

و – آثار فنية: نجحت الفكرة في إعادة ترميم المنطقة بالطرق التقليدية واستخدام المواد التقليدية، كما نجحت في إحياء فكرة المحافظة على المباني التراثية وإمكانية ترويضها لتوائم المتطلبات الحالية للعمارة المعاصرة.

٥ – ٩ – دور القطاعات العامة والخاصة والمجتمع المحلي في عملية تطوير المناطق التراثية:

إن نجاح عملية الحفاظ على المناطق التراثية من خلال ترميمها وإعادة استخدامها ومن ثم إدارتها وصيانتها جزء من التنمية وبحاجة إلى تكاتف جميع القطاعات والمشاركة بينها لضمان نجاحها وديمومتها، ولأفراد المجتمع الدور الرئيسي في هذه العملية من حيث المبادرة في الحفاظ على المباني وصيانتها، بالإضافة إلى دورهم في عملية الترميم واستخدام مواد البناء التقليدية، ومن ثم إعادة استخدام هذه الأبنية.

وهذه المشاركة من قبل أفراد المجتمع لابد لها من خطة وطنية لنشر الوعي بأهمية المناطق التراثية وأهمية الحفاظ عليها وأثرها في تواصل الحضارات واستمرارية تدوين التاريخ وربط الماضي بالحاضر والمستقبل، وعلى القطاع العام تبني هذه الخطة والبدء بتنفيذها؛ بحيث تستهدف جميع أفراد المجتمع المحلي مهما اختلفت أعمارهم وفئاتهم ومستواهم التعليمي، وتبرز أهمية القطاع العام أيضاً في دعم مشاريع الحفاظ على المباني التراثية من خلال تهيئة المكان وتزويده بجميع الخدمات اللازمة، وتتمثل في التالي:

أ – إحياء وتطوير الممرات التراثية المؤدية إلى المشاريع، وذلك بإعادة

رصفها وصيانتها وتوحيد نظام اللوحات الإعلانية واللوحات الإرشادية وإضافة بعض العناصر التجميلية لهذه الممرات من سلات مهملات ومقاعد وأحواض نباتات.

ب – صيانة وتطوير البنية التحتية من خلال صيانة نظام الصرف الصحي والنظام الكهربائي ونظام توزيع المياه، والتخلص من الفضلات والمهملات، لأهمية ذلك في استقطاب أكبر عدد من السكان المحليين إلى المناطق التراثية وإعادة استخدامها.

ج – توفير مواقف سيارات خاصة بساكني الأحياء التراثية وزائريها، أمر ضروري؛ إذ تفتقد الأحياء التراثية لمواقف السيارات؛ وهو ما يساعد على ابتعاد السكان الأصليين عن هذه المناطق والأحياء.

د – إن تبني القطاع العام لهذا المشروع – باستملاك الفضاءات وتعويض مالكيها – له أثر في استقطاب السكان الأصليين وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه الأحياء.

هـ – يمكن للقطاع العام أن يكون له دور في ترميم المباني التراثية، بالإضافة إلى ما سبق ولكن دوره يأتي في دعم القطاعات الأخرى وتهيئة الأجواء المناسبة بتقسيم المهام بين الوزارات بحسب اختصاص كل منها.

و – يأتي دور القطاع الخاص مكملاً للقطاع العام من حيث تنفيذ برامج الترميم واستخدام الأبنية وإدارتها؛ إذ إن للقطاع الخاص دوراً كبيراً في إدارة المباني التراثية وصيانتها.

ز – يأتي دور القطاع العام في وضع خطط الترميم، واقتراح المواقع، وإعطاء الأولويات لترميم المباني التراثية بحسب وضعها الإنشائي وقيمتها، بالإضافة إلى إعداد الدراسات التاريخية وتوثيق هذه المباني.

٦ – النتائج والتوصيات:

مع تزايد الضغوط على التزامات الحكومات للوفاء بالاحتياجات الأساسية والضرورية للسكان ونقص الموارد أصبحت الحاجة ملحة إلى تكاتف الجهود

بين القطاع الخاص والقطاع العام معاً للحفاظ على تراثنا، فالآثار الإيجابية التي ترتبت على الارتقاء بالمحيط العمراني من خلال تطوير المنطقة التاريخية لمدينة المحرق لهي دافع قوي للاستفادة من هذه التجربة. هذا، ويمكن إجمال النتائج والتوصيات بما يلي:

الشكل (٢٣) – محاور تنفيذ النتائج والتوصيات

أ – الإدارة:

- أن نقوم بإحياء كتل متوزعة بشكل فردي ونقطي دون الأخذ بعين الاعتبار التكامل والانسجام بين المباني مجتمعة، وهي أحد أهم مبادئ التعامل مع نسيج تقليدي.
- العمل على إنجاز التفاصيل الدقيقة التي تحتاج إلى حرفية عالية المستوى، يجب ألا يحجب عيوننا عن عملية استراتيجية لإحياء المدينة بشكل عام، والعكس بالعكس.
- تفعيل النظم الخاصة بحماية ودمج المباني والأحياء التراثية ضمن النسيج الفاعل في المدينة؛ لضمان المردود الإيجابي منها واستشعار أهميتها تنموياً وباعتبار ذلك مصدراً للدخل لساكني هذه المناطق.

ب – مصادر التمويل:

- تنفيذ خطة وطنية لنشر الوعي بأهمية المباني التراثية ودراسة إمكانية تحقيق مردود إيجابي قوي لقاطني هذه المناطق.
- نجاح تجربة التعاون بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي للحفاظ على إعادة تطوير المنطقة التاريخية من الناحية التراثية والثقافية، وهو ما يعود بمردود اقتصادي مباشر أو غير مباشر، قصير الأمد، ومتوسط الأمد، وطويل الأمد.
- الحفاظ على الوظيفة السكنية في المدينة التقليدية، وتثبيت السكان، وتعميق وعيهم بأهمية التراث الذي يملكونه ويحافظون عليه، ويقيمون بين جدرانه وتحت أسقفه التي تنتمي لطرز معمارية مختلفة.

ج – الجانب الفاعل:

- مشاركة الناس في عملية إعادة بناء المدينة واجب وطني لا بد من القيام به ودون تكليف من أحد، وهذا لا يعني أن تصل العملية إلى درجة من الفوضى لا يمكن ضبطها، ويجب أن تشارك كل الفئات – على اختلاف مستوياتها – تحت إشراف لجنة تحسن توزيع الأدوار

وتتابع إنجازها حتى النهاية بشكل جيد، مثل هيئة وطنية للحفاظ على التراث العمراني كمنظومة متكاملة.

- إن إحياء المراكز التراثية عملية ضرورية تتطلب عزل حركة المشاة عن حركة السيارات وتخصيص الممرات التراثية هدفٌ نسعى إليه في مراكز مدننا التاريخية.

وأخيراً... فالبحث في هذا الموضوع واسع جداً، وهناك تجارب عدة من مراكز المدن القديمة، وقد ذكرت آراء كثيرة في موضوع التخطيط وتنفيذ أعمال الترميم والصيانة والحفاظ، وهناك أيضاً آراء فردية خاصة تناولت حالات خاصة، ولم تنفذ أحياناً بحسب مواثيق الترميم الدولية؛ لذا يجب أخذ الحيطة في اختيار آليات تنفيذ الأفكار المطبقة في التجارب العالمية التي تصلح في منطقة ولا تصلح في أخرى تبعاً لاختلاف النظم الاقتصادية والهيكل الاجتماعي والنسيج العمراني لهذه المناطق.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- دومينيك شوفالييه. (١٩٨٣). "المدينة القديمة". ندوة حلب القديمة. حلب. سورية.
- بوليلة، محمد شوقي. (٢٠٠٨). "نحو منهجية مستدامة لتوثيق التراث العمراني بمصر – دراسة حالة مدينة المنصورة". رسالة دكتوراه غير منشورة. قسم العمارة. كلية الهندسة. جامعة المنصورة.
- اسكندر، عبدالستار. (٢٠٠٣). "الأساليب والاستراتيجية لصيانة التراث". مركز البحوث والتدريب لصيانة التراث. شعبة المدينة والتخطيط الإقليمي. جامعة الهندسة والتكنولوجيا. لاهور.
- العطا، عبدالله. (٢٠٠١). **نشرة قطاع الآثار الإسلامية والقبطية بالمجلس الأعلى للآثار**. المجلس الأعلى للآثار. مصر.
- الدرديري، داليا؛ الغنيمي، إسلام. (٢٠٠٣). "**استراتيجيات تسجيل المباني ذات القيمة المعمارية في أطر الاستفادة من التقنيات الحديثة**". الملتقى الهندسي السابع بالكويت: نحو توحيد المواصفات الهندسية في دول مجلس التعاون الخليجي.
- الهيئة العليا للسياحة. (٢٠٠٣). مسودة ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته.
- بلدية دبي. (٢٠٠٤). **وثيقة دبي للحفاظ والصيانة على المباني والمناطق التاريخية**. إدارة المشاريع العامة. قسم المباني التاريخية.
- تدمري، خالد. (٢٠٠٩). "**طرابلس الفيحاء ومدينتها القديمة بعد الحرب: إستراتيجية تطوير ومساندة ومشاريع ترميم وتأهيل**". ندوة استراتيجيات تنمية المدن بإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مدينة المنامة. مملكة البحرين.
- سرية، منار. (٢٠٠٥). **إحياء المباني التقليدية وإعادة استخدامها: بيت**

عبدالله الزايد لتراث البحرين الصحفي: حالة دراسية. إدارة التطوير والبحوث. الإدارة العامة للخدمات البلدية المشتركة. وزارة شؤون البلديات والزراعة.

- قسم التطوير والبحوث. (٢٠٠٤). **مشروع إعادة إحياء المناطق التراثية**. تطوير منطقة تراثية. مدينة المحرق. إدارة التطوير والبحوث. وزارة شؤون البلديات والزراعة.
- مشروع: بناء القدرات لتحسين الإدارة الحضرية. (٢٠٠٥). "(**الحفاظ على المناطق والمباني التراثية**)" وزارة شؤون البلديات والزراعة ممثلة بمملكة البحرين بتوقيع اتفاقية تعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتاريخ ٣ أبريل.
- بيومي، علي. (١٩٨٥). **التطور العمراني والحفاظ على التراث**. رسالة ماجستير. كلية الهندسة. جامعة الإسكندرية. ١٩٨٥.
- درويش، محمود. (١٩٨٩). **عمائر مدينة رشيد وما بها من تحف خشبية في العصر العثماني**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآثار. جامعة القاهرة. ص١٠٢–١٠٨.
- مصطفى، صالح لمعي. (٢٠٠٧). "**المنهج العلمي لإعداد مشروعات الحفاظ والصيانة للمباني التراثية**" بحث منشور. جامعة القاهرة. ١٩٩٨.
- راشد، أحمد يحيي. (٢٠٠٧). "**البعد الاقتصادي والاستثماري: إعادة التأهيل والترميم – الفرص والتحديات**". المؤتمر الدولي للحفاظ على التراث. دبي.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Bahrain. (2002). Gulf House Engineering, Architects, Engineers, Restoration Report for Daar Abdullah Al Zayed, Muharraq, Bahrain.

- Dardiry, Dalia & El-Ghonaimy, Eslam. (2008). Credential Buildings Approach for Preserving Architecture Treasure, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies, Kuwait University, Kuwait, Volume: 34 Issue:130, July.
- El-Ghonaimy, Eslam. (2005). Historical values and architectural unique building authentication, Volume 126,October-November-December 2005, PP50-66, Arab city magazine, Arab Towns Organization, Kuwait.
- Shehata. (2001). Ahmed and El-Ghonaimy, Eslam, "Application of multimedia in documenting historical buildings, Digital approaches to historic and theoretical analysis of architecture", Conference, Halab City, Arab April, Republic of Syria.
- Heroshka. (1975). The Renewal of historic town centers in nine European countries, printedby wullenwever- Druckw.Germany. P.7.